الابعاد السياسية للاحداث الامنية في البصرة

(وقائع الحلقة النقاشية الشهرية لقسم الدراسات الدولية)

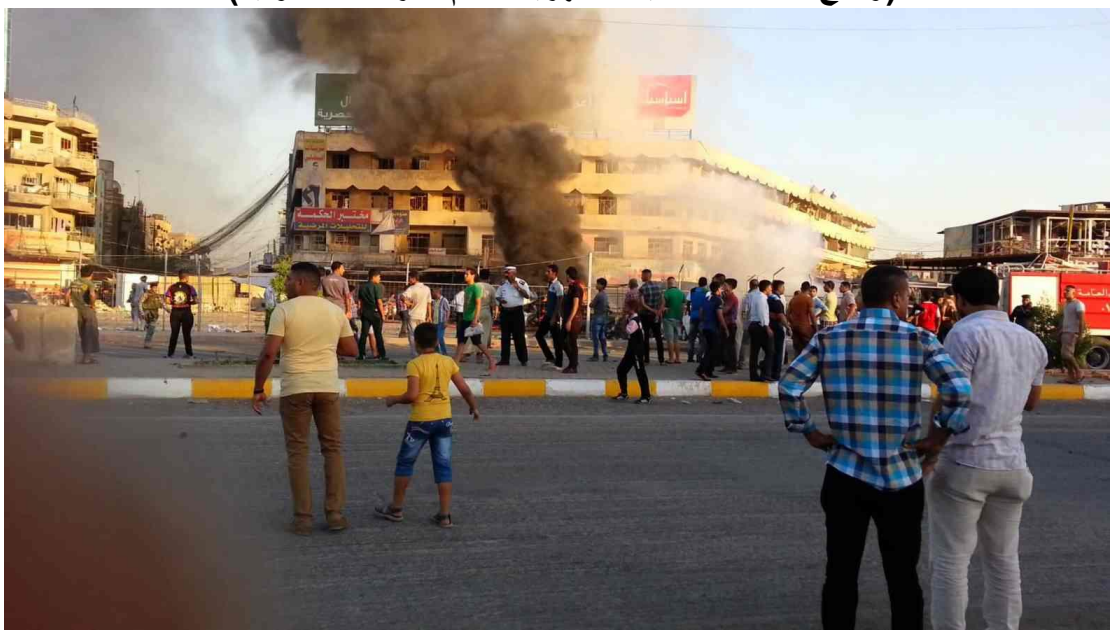

4/كانون الثاني/2017

انطلاقا من الشعور بالمسؤولية الوطنية التي يتبناها مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء، وضمن نشاطاته العلمية واهتماماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بالشأن العراقي وقضاياه الملحة وتطوراته وبالتفاعل مع كل مؤسسات الدولة، نظم قسم الدراسات الدولية في المركز حلقته النقاشية الشهرية تحت عنوان **(الابعاد السياسية للاحداث الامنية في البصرة)** قدمها الباحث في القسم (م. م. مؤيد جبار حسن) يوم الأربعاء الموافق 2017/1/4. على قاعة المركز.

يشكل موضوع الحلقة محور اهتمام جهات عديدة ومتنوعة انعكست على مستوى الورقة البحثية والنقاش والتوصيات؛ لما لها من اثر على الواقع البصري بصورة خاصة والعراقي بصورة عامة، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلا عن حاضر المجتمع ومستقبله.
البصرة ثالث أكبر مدينة في جمهورية العراق، تقع في أقصى جنوب العراق على الضفة الغربية لشط العرب، وهي المعبر المائي الذي يتكون من إلتقاء نهري دجلة والفرات في القرنة. مساحتها **19070** كم2، يبلغ عدد سكانها **2818804** (الجهاز المركزي للاحصاء)
تعد محافظة البصرة ميناء العراق الأوحد، ومنفذهُ البحري إلى الخليج العربي، كما تزخر المحافظة بحقول النفط الغنية. وهي المنفذ البحري لتصدير النفط الخام الذي يقع تحت سيطرة الحكومة الاتحادية، كما ان غالبية صادرات النفط من محافظة البصرة.
وهي المدينة الثالثة في العراق بعد بغداد والموصل، تقع على الضفة الثانية من شط العرب على بُعد حوالي 67 كم من الخليج العربي وعلى بُعد 549 كم من العاصمة بغداد تحدها من الجنوب الكويت والسعودية ومن الشرق إيران .
مشاكل البصرة: تعاني البصرة حالها حال اغلب مدن العراق، مشاكل عدة قد تختلف عن ما هو موجود في باقي البلاد لخصوصية المحافظة عن سواها، ومنها :
النفط وحقوله.
المياه والتصحر.
الموانئ.
التلوث.
الامن .
وسنركز على الاخير بوصفه يكتسب اهمية قصوى في بقية قطاعات الحياة ومسيرتها.
الامن: في البصرة يمكن تقسيمه على عدة محاور:
الارهاب.
السجون.
الشركات الامنية.
العشائر.
المافيات.

اولا: الارهاب

يتميز الوضع الامني في محافظة البصرة بالاستقرار النسبي. لكن المحافظة شهدت منذ النصف الأول من العام 2015 زيادة في النزاعات العشائرية المسلحة وجرائم القتل والخطف والسطو المسلح وسرقة السيارات. ثم تحسن الوضع الأمني نهاية العام 2015 بشكل ملحوظ بسبب تطبيق خطة أمنية أدت الى القاء القبض على أكثر من ثلاثة آلاف متهم بارتكاب جرائم جنائية مختلفة. (1)
ويلاحظ على العمليات الارهابية هناك انها تستهدف مكونات المجتمع البصري لغرض احداث شرخ طائفي؛ لعله يقود الى توتر او عنف متبادل بحكم الطبيعة العشائرية للمنطقة، كتفجير حافلة الوقف السني. (2)

مكافحة الارهاب

الارهاب في البصرة كما في محافظات الجنوب ليس كما في بغداد مثلا او باقي المناطق الساخنة، فهناك استقرار نسبي، على الرغم من انه قد تحصل، بين اونة واخرى، عملية ارهابية هنا او هناك.

وقد اشار إلى ذلك محافظ البصرة قائلا: ان الوضع الامني في البصرة يعد مستقرا اذا ما قارناه بالمحافظات الاخرى. (3)
وحال الاستقرار هذه يجب ان لا تكون سببا إلى التراخي والتهاون بل دافعا إلى العمل اكثر من اجل تعزيز الامن في داخل المحافظة .

ثانيا: السجون

تشتمل محافظة البصرة على سجون عدة وهي كالآتي:

- سجن بوكا
- سجن البصرة المركزي
- معتقل امن البصرة
- معتقل القرنة
- سجن الهارثة
- معتقل ابو الخصيب
- سجن الزبير
- معتقل امن الزبير
- معتقل الفاو
- معتقل ام قصر
- سجن الرميلة
- معتقل العشار
- معتقل الشلامجة
- سجن الشعيبة العسكري

وتعيش السجون اعلاه مشاكل عدة منها:
الاكتظاظ: على الرغم من عددها الكبير الا ان السجون في المحافظة تشهد حالة اكتظاظ. اذ اكد قائد عمليات البصرة الفريق سمير عبد الكريم في مؤتمر صحفي عقده بالبصرة إن "القوات الأمنية ألقت القبض في مناطق مختلفة من البصرة خلال اسبوع واحد على 207 مطلوبين، خمسة منهم تم إلقاء القبض عليهم من قبل مديرية الاستخبارات وجهاز الأمن الوطني، وهم يشكلون خلية كانت تخطط لشن اعتداء إرهابي في المحافظة".
ولفت قائد العمليات إلى أن "القوات الأمنية تشكو من اكتظاظ السجون الموجودة في المحافظة، إذ لم يعد فيها حيزاً لمزيد من السجناء والموقوفين". (4).
فقدان البنى التحتية: إذ أعلنت إدارة سجن المعقل بمحافظة البصرة، أن السجن يعاني من فقدان البنى التحتية. وقال مدير سجن المعقل للأحكام الخفيفة محمد عبد الله: ان السجن يعاني من تضرر البنى التحتية، حيث يفتقد كثيرا الى بعض الخدمات وبحاجة الى ترميم وادامة".

ثالثا: الشركات الامنية

كشف رئيس لجنة الأمن والدفاع البرلمانية حاكم الزاملي، عن وجود اكثر من 700 شركة امنية تمتلك أكثر من 17 عشر الف قطعة سلاح يعملون في الجانب الامني في البصرة داعيا الى مراقبة عمل هذه الشركات والتدقيق في بيانات العاملين فيها. (5). وهذا يدل على عجز الجهات الامنية عن توفير الامن لهذه الشركات.

وقد قامت عدة احتجاجات قام به مجموعات من العمال العراقيين ضد تصرفات عناصر احدى شركات الامن البريطانية "جي فور اس" ، نتيجة عدم ثقة العراقيين بالشركات الامنية الاجنبية، ولا بشرعية وجودهم بعد التجارب المرة التي عانوها، فقد تعرض العراقيون للتعذيب ودمرت ممتلكاتهم وسقط عدد من المدنيين قتلى، على يد هذه الشركات وحادثة ساحة النسور مازالت حاضرة في الاذهان.(6)

رابعا: العشائر

أبرز العشائر في محافظة البصرة هي :
بني تميم، السعدون، البو صالح، الدواسر ، بني مالك، الزوبع ، الجشعم، الزبيدي، الجوراني، والكرامشة ، وغيرها من العشائر.

النزاعات العشائرية

بلغت النزاعاتالعشائرية حدا كبيرا اثرت على الامن العام للمواطنين في البصرة لدرجة دفعت اكثر من 100 شيخ عشيرة عراقية بصرية لتوقيع وثيقة شرف بعدم استخدام السلاح في النزاعات العشائرية وحلها سلميا، مشددين على ضرورة الالتزام بها.
مع الدولة، حيث اصبحت تلك النزاعات والمناوشات المسلحة تهدد السلم والامن الداخليين في البصرة، وتهدد هيبة الدولة واحترام القانون والاعراف. وقد دفع سوء الحال، رئيس اللجنة الامنية العليا في البصرة المحافظ ماجد النصراوي إلى توعد العشائر المتسببة بالنزاعات المسلحة بترحيلها الى خارج منطقة سكناها.(7)
كذلك شهدت بعض العشائر صراعات مع الشركات العاملة في المحافظة، فدخول الشركات النفطية على خط إنتاج النفط العراقي، وكون تلك الحقول تقع ضمن سلطة تلك العشائر المعروفة بتاريخها غير المنضبط، اضطر الشركات إلى التعاقد مع العشائر ذاتها ليشكلوا قوة حماية تلك الشركات والأفراد العاملين فيها، هذا الأمر يزداد تأثيره كون تلك العشائر تقع قرب أهم حقول البصرة كحقل مجنون ونهر بن عمر. (8)

ويحتاج ملف العشائر الكثير من الحزم والحكمة من قبل الحكومة المركزية، ولا نقول الحكومة المحلية بسبب عجز الاخيرة الدائم عن أيجاد أي حل لهذا الموضوع. كما ان الاخيرة اضعف من ان تواجه قوة العشائر الاكبر منها بأضعاف.
فشل المحافظ النصراوي في خطوته لتشكيل قوة ضاربة لتاديب العشائر، وسقطت هيبة الدولة تحت عقال الاخيرة التي سحبت المحافظ إلى عرفها فشكل "كعدات عشائرية" في مقره.(9)
لقد وصل وضع العشائر في البصرة إلى مرحلة خطيرة من الفوضى تهدد ليس فقط البصرة وانما العراق كله؛ على اساس من تلك المحافظة خزان نفطً البلاد ومنفذه الوحيد على الخليج، فالعشائر في البصرة اليوم تتصارع من اجل المقاولات (وهذا باب عظيم من ابواب الفساد).

خامسا: المافيات

المافيا: هو مصطلح يستعمل لوصف نوع من "نقابة عصابات الجريمة المنظمة" التي تمارس الحماية بالابتزاز في المقام الأول - استخدام الترهيب العنيف للتلاعب بالنشاط الاقتصادي المحلي، وبخاصة الاتجار غير المشروع. ويمكن أن تمارس أنشطة ثانوية مثل الاتجار بالمخدرات

والقروض بفوائد مرتفعة والتزوير. ترتبط العصابات بميثاق شرف، ولا سيما ميثاق الصمت، يحمي المافيا من التسلل الخارجي وتدابير إنفاذ القانون. وهذا التعريف ينطبق تماما على عصابات الجريمة المنظمة داخل البصرة.
هذه العصابات المنفلتة تمارس نشاطها الاجرامي في كافة مجالات الحياة وقطاعاتها المتنوعة.

الجريمة المنظمة

أشار عبد الجبار الشاوي، مستشار محافظ البصرة، ان "عمل المنافذ الحدودية في البصرة يشوبه الكثير من الخروقات والاشكالات، حيث ان المافيات المشابهة للمافيات الايطالية مع عصابات المخدرات يتمركزون في المنافذ، ويقومون بمعية بعض موظفي الكمارك بابتزاز التجار عبر أخذ أتاوات لغرض ادخال بضائعهم".(10)
فيما اكد عضو مجلس محافظة البصرة احمد عبد الحسين ان استمرار الجرائم المنظمة والنزاعات العشائرية بالمؤشر الخطير، واضاف عضو المجلس ان قلة العدة والعدد للقوات الامنية من الجيش والشرطة حال دون السيطرة ومسك الارض من اجل منع عمليات السطو المسلح والنزاعات العشائرية المسلحة وعمليات الجريمة المنظمة.(11)
ومقابل كل هذا التدهور الحاصل في ملف الامن نلاحظ، وحسب النائب عن محافظة البصرة جمال المحمداوي، ان وحدة الجريمة المنظمة التابعة لوزارة الداخلية "معطلة" عن العمل في المحافظة.(12)

التداعيات السياسية

كل هذه المشاكل الامنية التي تعاني منها محافظة البصرة القت بظلالها القاتمة على الحياة السياسية فيها. وكان التأثير متبادل، فما هو سياسي يوثر على ما هو أمني والعكس صحيح. ومن ابرز التداعيات السياسية:

1- ارباك عمل مجلس المحافظة والحكومة المحلية: مازال عمل مجلس المحافظة والحكومة المحلية دون مستوى الطموح، ولم يرتق الى الحال الذي يشعر فيه المواطن البصري انه قد تحقق له انجاز ملموس، والسبب في ذلك بحسب جمعة الزيني (عضو مجلس محافظة البصرة) الخلافات السياسية.(13)

- سقوط المبادرات التوفيقية نتيجة المناكفات السياسية وحتى التسوية التي حاول البيت الشيعي الخروج بها موحدا امام الناس، استطاعت احداث اقتحام مؤتمر العشائر في البصرة، ان تعكر المياه بين المتحالفين.
- بروز حركات سياسية جديدة :- ومن تبعات هذا الوضع المتأزم، ظهور حركات سياسية جديدة تدعي انها تحمل الحل الجذري لمشاكل المحافظة، كالجبهة المستقلة لإنقاذ البصرة.(14)
- برود الدعوة إلى أقليم البصرة:- أكد محافظ البصرة ماجد النصراوي، أن الوقت غير مناسب لإقامة اقليم في البصرة بسبب "المحاصصة السياسية"، واوضح ان أتساع صلاحيات الحكومة المحلية وفهم النظام الفيدرالي أفضل من إقامة اقليم غير متكامل.

المداخلات:

- م.د. فراس حسين علي: اثنى على الباحث ،مشيرا الى أن الاحداث السياسية والامنية الاخيرة التي شهدتها المحافظة هي خير دليل عى التداعيات السياسية للاحداث الامنية.

- **م. د. روافد محمد علي**: اكدت ان ضعف الدولة هو السبب وراء مشاكل البصرة. وضعف مؤسسات انفاذ القانون هي السبب في كل ما يحصل في البلاد. وان محافظة البصرة لا تختلف عن المحافظات الاخرى من حيث الوضع الامني.
- **م.م. حسين باسم عبد الامير:** شدد على ضرورة وجود سبل لدمج العشائر في النظام الحديث للدولة، ودعا إلى ضبط اداء العشائر عبر تفعيل المنظومة القضائية.
- **م.م. علي مراد كاظم:** اوضح بالتفصيل موضوع العشائر، مؤكدا انه في مرحلة الانتخابات تزداد حاجة السياسيين إلى العشائر. كما حمل العشائر الوافدة إلى البصرة الاضطرابات الحالية. وذكر الباحث بوجوب ادراج سجن بوكا ضمن قائمة السجون في البصرة بوصفه ابرزها، وقد وصفه بمدرسة الارهاب. وعلل تفرعن الشركات الامنية وخروجها عن السيطرة؛ بسبب انها مملوكة للسياسيين. واكد كذلك على ضرورة الاستعانة بقوات من خارج المحافظة لترويض العشائر غير المنضبطة.

- **م.م. سعد محمد:** اشار إلى تدخل دول الجوار في الشأن العراقي وخاصة في البصرة. وهناك دول تفيد من الوضع المتردي في المحافظة. اما الاستعانة بالحشد الشعبي في ردع العشائر سيكون غير عملي.
- **م.م. ميثاق مناحي العيساوي:** يرى ان مشكلة البصرة مشكلة اقتصادية - اجتماعية قبل ان تكون سياسية.
- **م. د. ياسر المختار:** عد ان موضوع العشائر موضوعا شائكا، ويجب ان يُحجم دورها. كما ان الطائفية زُرعت بواسطة تلك العشائر. كذلك لابد من الاشارة الى مشكلة المياه في البصرة والتي باتت تؤثر على الحياة الاجتماعية بصورة كبيرة ولها تأثيرتها على الزراعة.
- **أ.م.د. خالد العرداوي**: اشر الى اهمية البصرة في جسد العراق، واضاف اننا في العراق نحتاج إلى سلطة قوية ذات نزاهة وأخلاص تستطيع خلق مؤسسات قادرة على انفاذ القانون؛ فالسلاح خارج سيطرة الدولة امر سيء، والقانون يجب ان لا يطبق فقط على الفقراء والا تمردوا. كما نصح بوجوب خلق مصلحة اقتصادية للسكان، كذلك خلق حالة من الامان والسلام. وشدد على اننا في العراق في حاجة ماسة إلى استراتيجية شاملة للاصلاح.

ثم ختم رئيس الجلسة وقائع الحلقة النقاشية مذكرا بالتصريح الاخير للسيد رئيس الوزراء حيدر العبادي بعد التفجيرات التي ضربت مناطق من بغداد، والذي تضمن ضرورة احترام الجميع لهيبة

الدولة؛ لان هناك بعض الجماعات السياسية التي تستخدم العنف لترويع المواطنين من قتل وخطف وتفجيرات هنا وهناك، موضحا ان الحكومة العراقية على علم بهذه الجماعات وعلى الاحزاب السياسية والفصائل العسكرية الالتزام بنقاط التفتيش لكي تستغل الجماعات الارهابية اسمائها وشعاراتها في اشاعة حالة العنف واللانظام.
كما اكد رئيس الجلسة على اهمية البصرة من الناحية الاقتصادية كونها المنفذ الوحيد المسيط عليه من قبل الحكومة الاتحادية لتصدير النفط. ويبدو ان قضية البصرة قد سخرت لخدمة الكتل السياسية، مشددا على ضرورة خلق بيئة اقتصادية مؤاتية في المحافظة توفر النشاط الاقتصادي لسكان المحافظة وتجعلهم يقفون بوجه من يريد التخريب واشاعة حالة الفوضى.

التوصيات:

خرجت الحلقة النقاشية بالتوصيات الاتية:-

- ملف الارهاب، يجب ان يتم التعامل معه بكل حزم في العراق ككل وعدّ ملف الامن ملفا شاملا غير قابل للتجزئة والاخذ بنظر الاهتمام اهمية مدينة البصرة على المستويات بحكم اهمية البصرة ومكانتها الاقتصادية.
- ملف السجون، على الحكومة المحلية ووزارة العدل، دراسة موضوع السجون وحل المشاكل هناك بما يضمن عدم خرق حقوق المساجين كبشر، وفي نفس الوقت حماية المجتمع منهم، والاهتداء بمقولة ان السجون للاصلاح وليس لتفريخ الارهابيين والجريمة كما في سجن بوكا وغيرها.
- ملف الشركات الامنية، ملف شائك يتعلق بوجود مقاتلين (مرتزقة) مرخصين بحمل سلاح باعداد كبيرة جدا، يشكل تهديد للامن والسلم الداخلي، لذا يجب الحد من تلك الظاهرة او على اقل تقدير تقنينها والتحكم بها ضمن محددات خاصة.
- ملف العشائر، ضرورة ايجاد سبل لادماج العشائر في النظام الحديث للدولة، وضبط اداء تلك العشائر لما فيه الصالح العام ومصلحة الدولة.
- على الحكومة تعزيز مؤسسات انفاذ القانون والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية في البلاد ككل.
- وضع استراتيجية شاملة للاصلاح، يتم فيها خلق بيئة مواتية للحياة الكريمة للمواطنيين جميعا دون استثناء، تنهض بجميع قطاعات العمل والانتاج والخدمات.

مصادر تم الاعتماد عليها:-

1- استخبارات البصرة تلقي القبض على متهم بـ"الإرهاب" وتشارك بحملة أمنية بالمحافظة، قناة السومرية ، https://goo.gl/xFjgyl .

2- استنكار حكومة البصرة المحلية للاعمال الارهابية، المدار نيوز، https://goo.gl/vGRWkl

3- محافظ البصرة : لامشاكل في ترسيم الحدود بين العراق والكويت، 2016/3/10 موقع المسلة، https://goo.gl/1zcT5H

4- البصرة تشكو اكتظاظ السجون، 1 /9 / 2015، شفق نيوز http://www.ara.shafaaq.com/26567

5- الزاملي : 700 شركة امنية تعمل في البصره تمتلك 17 الف قطعة سلاح ، موجز العراق، https://goo.gl/yNhwzG

6- فلتغادر الشركة الامنية"جي فور اس" البصرة وامن مواقع النفط العراقية يكفله العراقيين ، المبادرة الدولية للتضامن مع المجتمع المدني العراقي ، 2013/12/2 ، الرابط:http://www.almubadarairaq.org/?p=847

7- حكوم البصرة ترحل العشائر الثيرة للنزاعات ، قناة ان ار تي، http://www.nrttv.com/ar/Detail.aspx?Jimare=17268

8- البصرة مدينة يحكمها السلاح ، 2016/1/28، موقع الخلاصة، https://goo.gl/zr3BDy

9- قوة النصراوي الضاربة تسقط امام شراسة العشائر المتناحرة شمال البصرة، صحيفة العالم الجديد، https://goo.gl/BWgl3g

10- مافيات تسيطر على موظفي الكمارك وشرطة البصرة تكشف عن تعاقدها لشراء عجلات سونار للكشف عن الممنوعات، 2013/1/7 ، وكالة براثا https://goo.gl/XqMgOY

11- مجلس البصرة يصف استمرار الجرائم المنظمة والنزاعات العشائرية بالمؤشر الخطير، وكالة انباء براثا ، 2016/1/12.https://goo.gl/HGdmj4

12- نائب عن البصرة : وحدة الجريمة المنظمة في المحافظة معطلة عن العمل ، 2016/1/12 (قناة السومرية، https://goo.gl/rh2PBb)

13- جعة الزيني : الخلافات السياسية تعرقل العمل في محافظة البصرة ، 21/نيسان / 2015 ، (موقع الحزب الشيوعي العراقي،https://goo.gl/nC4JL6).

14- تشكيل جبهة سياسية مستقلة في البصرة لخوض الانتخابات المقبلة ، 2016/11/7، (قناة السومرية، https://goo.gl/pyNgXX) .